

# حق الانسان في السلام

بيان  
المدير العام

منظمة الأمم المتحدة  
للتنمية والعام والثقافة

---



«تستهدف المنظمة المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الانسان والحريات الأساسية للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب.»

(الميثاق التأسيسي لليونسكو، المادة الأولى)

## حق الإنسان في السلام

السلام الدائم شرط لازم لممارسة الإنسان لكل حقوقه وواجباته. وهذا السلام ليس سلام الصمت، الذي يلتزم فيه الرجال والنساء السكوت بمحض اختيارهم أو رغما عنهم، بل هو سلام الحرية - ومن ثم سلام القوانين العادلة - والسعادة والمساواة والتضامن، يحظى المواطنون جميعا في ظلّه بالتقدير ويتقاسمون رغد الحياة.

إن السلام والتنمية والديمقراطية تشكل ثالوثا متفاعلا يعزز كل طرف فيه الطرفين الآخرين. ففي غياب الديمقراطية لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة، إذ تتفارق الفوارق فتبلغ حدا لا يطاق وتفضي الى القسر والتسلط. وفي سنة ١٩٩٥، التي صادفت ذكرى مرور خمسين سنة على تأسيس الأمم المتحدة واليونسكو، وكانت أيضا السنة الدولية للتسامح، أكدنا أنه لن يكون بإمكاننا أن نعالج مشكلات التهميش واللامبالاة والكرهية والعداوة معالجة جذرية، إلا إذا بذلنا الجهود كل يوم لتحسين معرفتنا بالآخرين واحترامهم، متبنين جميعا مقولة «الآخر هو أنا». وهذا هو السبيل الوحيد لكسر الحلقة المفرغة التي تبدأ بالاهانات وتنتهي بالمجابهة واستخدام القوة.

إن علينا أن نحدد الأسباب العميقة للمشكلات العالمية وأن نسعى بروح من الابتكار والمثابرة الى إخماد النزاعات في مهدها، بل من الأفضل منع نشوبها أصلا. إن الوقاية هي حقا ذلك الإنجاز الذي يبرهن على القدرات التي يتميز بها الإنسان. فيجب علينا أن نعرف لكي نستبق الأحداث، وأن نستبق الأحداث لكي نوّمن الوقاية. وعلينا أن نتصرف في الوقت المناسب بحزم وشجاعة ونحن نعلم تماما أن جهود الوقاية لا تلاحظ، إلا عندما تفشل. فالسلام والصحة والأوضاع الطبيعية لا تتصدر صفحات وسائل الاعلام. ولذلك يتعين علينا أن نسلط المزيد من الأضواء على هذه الانجازات غير الملموسة وهذه الانتصارات غير المعلنة.

إن ترك العنف ونبذه بصورة شاملة أمر يقتضي التزام المجتمع بأكمله. فهو ليس من شؤون الحكومة بل من شؤون الدولة، كما أنه ليس فقط مهمة تناط بالسلطات بل شأننا يخص المجتمع كله (بما فيه الهيئات المدنية والعسكرية والدينية). ثم إن التعبئة اللازمة والملحة لتحقيق الانتقال، في غضون عامين أو ثلاثة أعوام، من ثقافة الحرب الى ثقافة السلام تتطلب تعاون الجميع. فمن أجل التغيير يحتاج العالم الى جهود البشر جميعا. كما أن الأمر يقتضي اعتماد نهج جديد لضمان الأمن على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. ويجب على القوات المسلحة أن تكون الضامن للاستقرار الديمقراطي وحماية المواطنين، إذ لا يمكن الانتقال من نظم يسود فيها الأمن الكامل مع انعدام الحرية الى نظم تسود فيها الحرية المطلقة مع انعدام الأمن. ويجب أن تتحول وزارات الحرب والدفاع تدريجيا الى وزارات للسلام.

إن إجراءات اتخاذ القرار والتدابير الرامية الى مواجهة الأوضاع الطارئة يجب أن تكون مصممة بحيث تكفل السرعة والتنسيق والفعالية. ولئن كنا مستعدين لحروب بعيدة الإحتمال تتطلب حشدا واسع النطاق لمعدات باهظة الثمن، فإننا غير مجهزين لاستبانة وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية أو الناجمة عن أفعال البشر والتي تحدث بصورة متكررة. ونحن ضعفاء أمام قسوة الطقس وتقلبات الطبيعة. فحماية المواطنين يجب أن تعتبر اليوم من المهام الكبرى التي يتولاها المجتمع بأسره إذا ما أردنا حقا أن نخلق إطارا متينا لحياة ديمقراطية حقيقية. وعن طريق الاستثمار في وسائل تقديم المعونات والمساعدات العاجلة، وكذلك، وفي المقام الأول، في أنشطة الوقاية والعمل للأجل الطويل (مثل إنشاء شبكات توزيع المياه وتخزينها على مستوى القارات)، يجب علينا أن نكون مستعدين لاستقبال عهد السلام وللعيش في كنف السلام. أما اليوم فنحن مستعدون لمواجهة احتمالات نشوب الحرب، ولكننا نياغت ونجد أنفسنا بلا حول ولا قوة أمام المضايقات التي نواجهها في حياتنا اليومية.

وعلى منظومة الأمم المتحدة بالمثل أن تتسلح بالقدرة الضرورية على الاستجابة للأحداث لتجنّب تكرار الفظائع والمجازر الشبيهة بتلك التي تثقل اليوم ضميرنا الجماعي - كمبوديا والبوسنة والهرسك وليبيريا والصومال ورواندا....

هناك اليوم تطلّعا عاما الى السلام، وعلينا أن نحیی كل الأطراف المتنازعة على ما أبدته من وعي وشجاعة في الإتفاقات التي تم التوصل اليها في كل من السلفادور وناميبيا وموزمبيق وأنغولا وجنوب افريقيا وغواتيمالا والفلبين. إن هذه الإتفاقات تبعت في نفوسنا الأمل والحزن في آن معا ونحن نفكر في كل الأرواح التي أزهقت على الطريق الطويل المؤدية الى وقف إطلاق النار، وفي الجراح المفتوحة التي يعسر شفاؤها. لذلك فإننا، إذ نعمل على تنشيط فكرة «بناء حصون السلام في عقول البشر»، نطلب من كل الأطراف المتنازعة التي لا تزال تحكّم قوة الأسلحة بينها أن تلقي السلاح وتجنح للمصالحة.

إن الإدانة والتنديد لا يكفيان. فقد حان وقت العمل. ولم يعد يكفي أن نثور غضبا عندما نعلم بالأعداد الهائلة من الأطفال الذين يستغلون جنسيا أو يستغلون في مجال العمل، أو بأعداد اللاجئين والجوع. فيجب علينا أن نهب للعمل، كل منا على قدر إمكانياته. ولا يمكننا أن نكتفي بالتفرج على ما تقوم به الحكومة. بل علينا أن نبذل شيئا «منا»: وعلينا أن نعطي من مالنا ومن أنفسنا؛ وأن نكفّ عن فرض نماذج إنمائية أو أساليب معيشية. إن الحق في السلام، الحق في العيش في سلام، يفترض وضع حدّ للإعتقاد السائد بأن الفضيلة واللياقة حكر على بعض الناس وأن الضلال والخطأ من نصيب البعض الآخر، وأن هناك من الناس من يعطون دائما، ومنهم من يعيشون في عوز دائم.

البديهي أنه لا يمكننا أن نتحمل تكاليف الحرب وتكاليف السلام في وقت واحد. وإن تأمين التعليم للجميع مدى الحياة من شأنه أن يمكننا من التحكم في النمو السكاني، وتحسين نوعية الحياة، وزيادة مشاركة المواطنين، والحد من تدفق المهاجرين، وتخفيف الفوارق في الدخل، وتأكيد الذاتيات الثقافية، ومنع تدهور البيئة بفضل إحداث تغييرات هامة في أنماط الطاقة وفي مرافق النقل الحضري، وتشجيع التنمية الذاتية ونقل المعارف، وتعزيز سرعة وفعالية العدالة من خلال وضع آليات ملائمة للتشاور على الصعيد الدولي، وتزويد منظومة الأمم المتحدة بالإمكانات اللازمة لكي تعالج في الوقت المناسب القضايا التي تتجاوز حدود الدول. ولا شيء من هذا كله يمكن أن يتحقق في ظل الحرب. ولذلك يجب تخفيض الاستثمارات في الأسلحة ووسائل الدمار من أجل زيادة الاستثمار في بناء السلام.

إن الثقافة، وهي خلاصة التقاليد والأفكار واللغات وأشكال التعبير والذكريات والمنسيات والرغبات والأحلام والتجارب والمنبذات... إنما تجد تعبيرها الأسمى في سلوكنا اليومي. وثروتنا الكبرى تتمثل في التنوع اللانهائي للثقافات التي تجمع بينها - وهذا هو مصدر قوتنا - قيم عالمية يجب تلقينها للجميع من المهد إلى اللحد. وإنه لواجب على أعضاء الأسر، وخاصة الأمهات، والمعلمين ووسائل الإعلام أن يسهموا جميعاً في نشر المبادئ الأخلاقية والمبادئ التوجيهية العالمية التي يحتاجها اليوم الأغنياء والمحرومون على السواء. فهي ضرورية للمحرومين لأن لهم الحق في أن ينالوا الحد الأدنى الذي تستلزمه الكرامة البشرية؛ وهي ضرورية للأغنياء لأن الممتلكات المادية لا تجلب السعادة المنشودة. ذلك أن الأشياء المملوكة لا توفر المتعة إلا إذا كان هناك توفيق في امتلاكها. والأدوات المادية مفيدة في التربية، ولكن ما من شيء يمكن أن يعوض كلمات المعلم الودية أو ملاطفات الآباء وابتساماتهم. والتربية الحقيقية الوحيدة هي التربية القائمة على إعطاء المثل وعلى الحب.

ويمكن للتعلّم بلا حدود - سواء منها الحدود الجغرافية أو الحدود المتعلقة بالسن أو اللغة - أن يسهم في تغيير العالم عن طريق إزالة أو تخفيض الحواجز التي تحول اليوم دون انتفاع الجميع بالمعرفة والتعليم. وإن التعليم يجب أن يسهم في تعزيز وصون وتنمية ثقافة الشعوب ذاتيتها.

والعولمة تنطوي على خطر التماثل وتزيد من اغراءات الإنطواء على الذات واستمداد القوة من شتى أنواع المشاعر (الدينية أو الايديولوجية أو الثقافية أو القومية). وأمام هذا الخطر فإنه «لا بد من التركيز على أشكال التعلّم والتفكير النقدي التي تمكّن الأفراد من فهم البيئات المتغيرة ومن ابتكار معارف جديدة ورسم معالم مصائرهم بأنفسهم»<sup>(١)</sup>. إن الشعوب الأصلية يجب أن تعامل على قدم المساواة مع سائر الثقافات، فتشارك مشاركة كاملة في وضع القوانين وتطبيقها. والسلام يعني التنوع والتمازج - «تمازج ثقافات هجينة جوّالة» على حدّ قول كارلوس فوينتس - ؛ وهو يعني وجود مجتمعات متعددة الإثنيات ومتعددة اللغات. وليس السلام فكرة مجردة، بل هو مفهوم راسخ في صميم البيئات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

فوق كل الإعتبارات، فإن هذا التحوّل الكبير، من الخضوع والتفوق الى الإنفتاح والعطاء السخي، هذا التحوّل الذي يركز على استعمالنا جميعا وكل يوم لفعل «التشاطر» - وهو المفتاح لمستقبل جديد - لا يمكن أن يتحقق بدون مشاركة الشباب، ناهيك عن تحقيقه دون علمهم. الى هؤلاء الشباب الذين يمثلون آمالنا، والذين يطلبون مساعدتنا ويلتمسون لدينا ولدى السلطات الخارجية إجابات عما يساورهم من شكوك ومخاوف، علينا أن نقول إنهم لا بد أن يكتشفوا هذه الإجابات في داخلهم، وإن الدوافع ومضات النور التي ينشدها، انما هي موجودة في صميم كل فرد منهم. وعلى الرغم من أنه قد يبدو من الصعب أحيانا، وبالنظر

(١) بيان عمان - التربية للجميع : نحو تحقيق الهدف. يونيو/حزيران ١٩٩٦.

الى ما يساورنا ويساورهم من مخاوف، أن نخاطبهم بمثل هذه العبارات القاسية، فإنه لا يسعنا، بصفتنا مربين ومتعلمين دائمين في الوقت ذاته، إلا أن نقول لهم، كما ورد في قصيدة كافافي : «لقد وهبتك إيتاكا الرحلة...، ولكن لم يبق لديها ما يمكن أن تعطيك إياه الآن». فلعل عزمه وتصميمه. ولكل فكره وتدبيره. وعلى كل فرد أن يتحرر من التدخلات الخارجية المغرضة، لاسيما تلك التي تجرد الشباب من «جوهره»، أي من عقله ومواهبه وقدرته على الابتكار، وهو أتمن كنز فردي وجماعي للبشرية. إن اللجوء الى الطوائف الدينية المبتدعة والى المخدرات كوسيلة للهرب من الواقع هو أوضح الأعراض لهذا المرض الذي يسبب شقاء الروح ويعد اليوم أكبر مشكلات البشرية. والواقع أن عملية التربية تعني بالتحديد تسخير الطاقة الهائلة الكامنة في الإنسان بحيث يستطيع كل فرد استغلالها بوجه تام ليصبح سيد وصانع مصيره الشخصي. وليس بإمكاننا أن نعطي الشباب ما انتزعه العمر منا، ولكن ما نستطيع أن نبلّغه للشباب إنما هو التجارب التي تراكمت لدينا، أي حصيلة ما واجهناه في حياتنا من الفشل والنجاح، من العذاب والفرح والحيرة، وكذلك الحفز المتجدد الذي تحمله الينا كل لحظة من اللحظات التي نعيشها.

فليرفع الشباب عاليا راية السلام والعدالة! واني، لشدة اقتناعي بأهمية تحقيق هذا الهدف في انجاز مهمتنا على أكمل وجه، اقترحت على المؤتمر العام أن يعتمد في دورته المقبلة كموضوع مركزي لمناقشاته، موضوع «اليونسكو والشباب»<sup>(١)</sup>. وستكون الفرصة مواتية إذ أن المؤتمر العام سوف ينظر آنذاك في اعتماد «الإعلان الخاص بحماية حقوق الأجيال المقبلة»<sup>(٢)</sup>، بهدف اعتماده.

(١) كان الموضوع المركزي في عام ١٩٩٥ «الطرق السريعة للمعلومات».

(٢) مبادرة مشتركة بين اليونسكو ومؤسسة كوستو.

وان جميع مؤتمرات الأمم المتحدة، أيا كان الموضوع الذي تناولته (البيئة، السكان، التنمية الاجتماعية، حقوق الإنسان والديمقراطية، المرأة، الإسكان)، قد توصلت الى اتفاق على أن التربية هي مفتاح التغيير الضروري للتوجه السائد في عالم اليوم والمتمثل في زيادة الفوارق بين الناس، من حيث امتلاك الثروات المادية والمعرفة، بدلا من تقليصها. لذا فإن الاستثمار في التربية ليس فقط احترام حق أساسي، بل هو أيضا سعي الى بناء السلام وتقدم الشعوب. إن التعليم للجميع، ومن الجميع، على مدى الحياة، هو التحدي الأعظم الذي يجب التصدي له دون أي تأخير. فكل طفل هو أغلى وأهم تراث يستحق الصون. قد تعطي اليونسكو أحيانا الانطباع بأن همها الشاغل انما هو صون المعالم الحجرية أو المواقع الطبيعية دون غيرها. بيد أن الأمر ليس كذلك. فهذه الجهود هي الأبرز للعيان، والتراث المعني هو الأقل عرضة للخطر. ولكن يجب علينا أن نحمي تراثنا كله : التراث الروحي والتراث غير المادي والتراث الجيني<sup>(١)</sup>، وعلى وجه الخصوص، التراث الأخلاقي، فتلك هي القيم الأساسية العالمية التي يعرفها ميثاقنا التأسيسي بوضوح باهر. وإذا كنا نعتقد بصدق أن كل طفل هو طفلنا، وجب علينا أن نعيد النظر بصفة جذرية في المبادئ التي تقوم عليها عملية «العولمة» الجارية حاليا، بحيث يصبح الكائن البشري هو المنتفع والعنصر الفاعل الرئيسي في كل السياسات والاستراتيجيات.

وفي عام ١٩٨٩، انهار نظام لأنه ركز على المساواة وأغفل الحرية. أما النظام الحالي، القائم على الحرية، فسوف يلقي نفس المصير اذا ما أغفل المساواة والتضامن. إن الضجة التي صاحبت انهيار «الستار الحديدي» طغت على الرعشات التي هزت أسس النظام لدى «المنتصرين» في الحرب الباردة. لذلك فإن الأخلاق والمصلحة تملي علينا أن نقوي الكفاح ضد الاستبعاد والتهميش

(١) الإعلان بشأن المجين البشري، الذي أعدته اللجنة العالمية لأخلاقيات البيولوجيا والذي سيعرض على المؤتمر العام في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧.

على كل الجبهات. فعلينا جميعاً أن نشعر بالمسؤولية. وعلينا جميعاً أن نعمل على تسهيل التحول الكبير من منطق القوة الى قوة المنطق، ومن الاضطهاد الى التحاور، ومن العزلة الى التفاعل والتعايش السلمي. ولكن علينا أولاً أن نعيش وأن نعطي للحياة معنى. لقد عقدنا العزم على إزالة العنف. ودرء العنف والقسر يقتضي كما سبق أن ذكرت التصدي لأسباب الكراهية والتطرف والتعصب العقائدي والاستسلام للحتمية. وإن الفقر<sup>(١)</sup> والجهل والتمييز والاستبعاد كلها أشكال من العنف يمكن أن تسبب - ولكنها لا تبرر أبداً - الاعتداء واستخدام القوة وقتل الأخ لأخيه.

التوق الى السلام - التوق الى التعايش والى طلب العلم وتطبيقاته - شعور لا يمكن أن يظهر بين يوم وليلة أو أن يفرض بقرار. فتأتي أولاً الصحوه من أوهام المذهب المادي والخضوع لقانون السوق ثم العودة الى حرية التفكير والعمل، والصدق مع النفس والصرامة، والى القوة الغلابة للعقل الذي هو مفتاح السلام والحرب كما أعلنه مؤسسو اليونسكو.

إن العلم إيجابي دائماً، ولكن لا يصدق ذلك دائماً على تطبيقاته. ذلك أن التقدم في مجال التكنولوجيا والمعارف يمكن أن يستغل لإثراء حياة الناس أو إفقارها : فهو قد يساعد الناس على تأكيد ذاتيتهم وتنمية قدراتهم أو يستخدم على العكس لتحطيم شخصيتهم وكبح مواهبهم. والضمير وحده، الذي يكفل المسؤولية الأخلاقية والأدبية، هو الذي يضمن الاستخدام الجيد لما ينتجه العقل. ويجب أن يعمل الضمير جنباً الى جنب مع العقل. فالى جانب أخلاق المسؤولية، وليدة العلم

(١) إعلان المدير العام بمناسبة السنة الدولية للقضاء على الفقر، يناير/كانون الثاني ١٩٩٦.

والمعرفة، يجب أن نضيف أخلاق الايمان والإرادة، وليدة العاطفة والتعاطف والحكمة.

إننا نقرب من نهاية هذا القرن الذي شهد انجازات مذهلة في التقدم العلمي والتكنولوجي : فلقد تعلمنا تشخيص وعلاج أمراض كثيرة تسبب العذاب والموت؛ وأصبح الاتصال يجري بمستوى مدهل من الوضوح والسرعة؛ وأصبحت لدينا قدرات فورية وغير محدودة في مجال المعلومات. ولكن المضادات الحيوية والاتصالات السلكية واللاسلكية لا يمكن أن تنسينا النزاعات الدموية التي أزهقت الملايين من الأرواح وهي في عنفوانها، وأنزلت آلاما لا توصف بأعداد لا تحصى من الأبرياء. وكل بشاعات الحرب التي تطالعنا اليوم من خلال الوسائل السمعية البصرية، تبدو عاجزة عن توقيف آلة الحرب الهائلة التي ما فتئت تتقوى على مرّ القرون. وتقع على الأجيال الحالية المهمة التوراتية المتمثلة في «ضرب السيوف سكا (للمحارث)»<sup>(١)</sup>، وتحويل غريزة الحرب – التي نشأت منذ أسحق العهود – الى توق الى السلم. ويكون في ذلك أحسن وأنبل عمل يمكن أن تحققه «القرية العالمية»، وأفضل هدية يمكن أن نقدمها لأخلافنا. ثم بأي ارتياح وأي انشراح نستطيع عندئذ أن نحدّق في عيون أطفالنا! ولعلها ستكون أيضا أفضل طريقة للاحتفال في عام ١٩٩٨ بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولقد أضيفت «حقوق» أخرى بعد عام ١٩٤٨<sup>(٢)</sup>. ويجب أن تراعى جميع هذه الحقوق، دون إغفال الحق الذي تستند اليه سائر الحقوق الأخرى : وهو الحق في السلام، الحق في العيش في كنف السلام، وهو أيضا الحق في «سيادتنا الشخصية»، وفي احترام الحياة والكرامة.

(١) اشعيا – ٢٤.

(٢) العهدان الدوليان لعام ١٩٦٦، وحقوق إنسان «الجيل الثالث». وأخيرا في استنبول، الحق في المسكن.

الإنسان!... ونحن على عتبة ألف عام جديدة، يجب أن يكون مثلنا الأعلى هو وضع هذه الحقوق موضع التطبيق واستكمالها والعيش في ظلها وتجسيدها وتنشيطها كل صباح! فلا يجوز لأي جهة - أي أمة أو مؤسسة أو فرد - أن تدعي لنفسها وحدها أهلية التمتع بحقوق الإنسان، ناهيك عن إصدار براءات للآخرين في هذا المجال. فحقوق الإنسان ليست سلعة يمكن امتلاكها وإعطاؤها؛ بل يجب الظفر بها واستحقاقها عن جدارة كل يوم. كما أنه لا يمكن أن ينظر إليها كمبادئ مجردة؛ بل باعتبارها مبادئ إرشادية ملموسة للعمل، يجب أن تكون جزءاً من حياة كل الرجال والنساء وأن تدرج في قوانين كل بلد من البلدان. فلنعمل على ترجمة الإعلان بكل اللغات؛ وليدرس في كل مدرسة وفي كل بيت في كافة أنحاء العالم؛ وبذا يمكن أن تتحول أحلام اليوم الى واقع سعيد غدا! فنتعلم للمعرفة ونتعلم للعمل ونتعلم لنكون ونتعلم للعيش معاً<sup>(١)</sup>.

وفي مطلع هذا العام الجديد، وهو فترة كشف الحسابات وطرح المشروعات، أوجه ندائي الى جميع الأسر، والمربين، والمسؤولين الدينيين، والبرلمانيين، والسياسيين، والفنانين، والمفكرين، والعلميين، والحرفيين، والصحفيين؛ والى كل المنظمات الإنسانية والرياضية والثقافية؛ والى وسائل الإعلام، من أجل أن يقوموا جميعاً، وفي كل مكان، بنشر رسالة التسامح واللاعنف والسلام والعدالة. فيجب أن يكون هدفنا تشجيع مواقف التفاهم وسماحة النفس والتضامن<sup>(٢)</sup>، لكي نستطيع، ونحن منشغلون بالمستقبل أكثر من انشغالنا بالماضي، أن ننظر جميعاً الى الأمام وأن نبني معاً، مهما كانت الظروف صعبة

(١) تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين التي يرأسها جاك ديبلور.

(٢) «التضامن الفكري والمعنوي» كما يرد في الميثاق التأسيسي لليونسكو.



«لكل فرد حق في الحياة والحرية  
وفي الأمان على شخصه»

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حق الإنسان في السلام، المادة ٣